



Distr.
GENERAL

A/C.5/46/3/Add.2
19 November 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
جامعة الدول العربية
NOV 8 1991

الدورة السادسة والأربعون
اللجنة الخامسة
البند ١٠٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١

معايير تحديد درجات السفر بالطائرة

تقرير الأمين العام

إضافة

١ - وفقاً لل الفقرة ٤ من الجزء الثالث عشر من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ ألف ، المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ ، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يبحث كيفية الاستفادة من الخصومات والحوافز الأخرى التي تقدمها شركات الطيران المختلفة لتحقيق وفورات للأمم المتحدة ووضع ترتيبات للسفر بدرجات أعلى لـ ممثلي الدول الأعضاء والخبراء الذين يحضرون اجتماعات الهيئات الفرعية وموظفي الامانة العامة ، دون تكبد أية نفقات إضافية .

٢ - ومنذ عام ١٩٨٥ ، دخلت الأمم المتحدة في اتفاقات مع بعض خطوط الطيران كسبت بموجبها تخفيضات في شكل منح مقابل أملاك متراكمة تحول إلى تذاكر مجانية ، وـ منح ناقلين آخرين يقدمون تخفيضات في شكل تسديدات نقدية .

٣ - بيد أن التذاكر المجانية تتسبب في مسؤوليات كبيرة للمسافرين والمديرين على حد سواء نظراً للقيود المفروضة على استخدامها . فهذه التذاكر ، شأنها في ذلك شأن تذاكر الطائرات المؤجرة ، تصح للسفر بين نقطتين ولا يسمح عادة بإدخال تغييرات فيما يتعلق بالطريق أو بمواعيد السفر . وفي الغالب الأعم لا تناوح إلا مواعيد محددة للسفر

على هذه التذاكر ، وهو قيد يستبعد استخدامها في حالات كثيرة . وفضلاً عن ذلك ، لا يمكن استخدام هذه التذاكر إلا على خطوط الطيران التي أصدرتها ، أي ، لا يجوز اقرارها للسفر على خط طيران آخر . وبالاضافة الى ذلك ، تبين من التجربة المكتسبة على مر عدة سنوات في الماضي أن من العسير للغاية تحديد ورصد منع الاموال الفعلية أو المبالغ التي يحق للمنظمة استردادها نظراً لنظام معقد لتخصيم المكتسبات العائد من مختلف خطوط الطيران حينما يكون قد جرى استعمال عددة ثالثلين في عملية واحدة من عمليات السفر . ولهذه الاسباب ، تبين أن نظام المنع نظام معقد وهو ، لذلك ، باهظ التكاليف من حيث الاستعمال والتطبيق . ومن ناحية أخرى ، رغم أنه من العسير بذات القدر رصد التسديدات النقدية فيما يتعلق بالبالغ المستحقة ، فقد تمكنت المنظمة من تحقيق وفورات كبيرة باستخدامها ، كما يتبع من الفقرة ١٠ أدناه .

٤ - ويرحب الأمين العام بطلب الجمعية العامة المتعلقة بوضع ترتيبات للسفر بدرجات أعلى ، لاسيما في ضوء نوعية الخدمات التي سادت في مجال السفر بالدرجة الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة . وذلك لأن تدهور مستوى الخدمات في مجال هذه الدرجة يعود ، في جملة أمور ، إلى زيادة استخدام التكاليف المخضضة والترتيبات الاستئجارية التي تجنب مجموعات كبيرة من المسافرين . فأحوال الضيق والضوضاء المفرطة والخدمات غير الملائمة وكذلك الافتقار إلى أماكن الانتظار المناسبة في المطارات لاستخدامها في حالات تأخير السفريات أو وصلات السفريات كلها أمور تضيف إلى تعب الرحلة وتجعل أن من العسير على المسافرين بدرجة رجال الأعمال استخدام وقت السفر بطريقة كفؤة .

٥ - وفي اجتماع عقد في عام ١٩٨٩ للمديرين الطبيين التابعين للنظام الموحد للأمم المتحدة ، استعرضت الآثار الصحية للقيام بسفريات طويلة في الدرجة الاقتصادية . وأشار إلى أن العيز المحدود للأجل والسكن والانكماز كلها أمور تنطوي على مخاطر صحية مغينة . وبالتالي أوصى المديرون الطبيون بوجوب أن يكون السفر الجوي لمدة خمس ساعات أو أكثر بدرجة رجال الأعمال . وفي مناقشات أجريت داخل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (شؤون الموظفين والشؤون الإدارية العامة [CCAO/PPR]) ، قامت عدة منظمات بالنظر في توصية المديرين الطبيين المتعلقة بتقديم الطلبات لجميع أنواع الأسفار (أي ، السفر في مهمة رسمية ، أو للتنمية أو للإيفاد في مهمة أخرى ولزيارة الوطن) باشتثناء سفر لأغراض منحة التعليم . ومنذ ذلك الحين قام عدد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة باعتماد تدابير تهدف إلى زيادة استخدام درجة رجال الأعمال لتلبية مثل هذه الاحتياجات .

٦ . وفيما يتعلق بطلب الجمعية العامة الوارد في القرار ٢٤٨/٤٥ ، شرع فـ...
 مفاوضات مع نحو ١٥ من خطوط الطيران الرئيسية التي توجد للأمم المتحدة ترتيبات منسجمة معها . واقتراح تعديل الاتفاقيات القائمة عن طريق التنازل من منع الأ咪ال المترادفة...
 وغض الطرف عن المكتسبات المقبالة ، مقابل رفع درجات السفر إلى درجة رجال الأعمال...
 بالنسبة لجميع سفريات الدرجة السياحية والاقتصادية . وفي كل حالة قوبلت هذه
 الاقتراحات برد سلبي . فقد زعمت خطوط الطيران المعنية ، فيما زعمت ، أنها لن تتمكن
 من تحمل مستوى الخسارة المالية التي ستتكبدها إذا ما قبلت اقتراح الأمم المتحدة .

٧ - وفي ضوء ما تقدم ، يرى الأمين العام أنه ينبغي إبلاغ اعتبار لاعادة تحديد وقت السفر ، بموجب قاعدة التسع ساعات ، بحيث يشمل فترة معقولة لإجراءات الاقلاع والوصول في المطارات . فالوقت المطلوب لهذا الغرض لا يؤخذ في الاعتبار بموجب قواعد السفر القائمة . فمن شأن هذا الاقتراح أن يلبي إلى حد ما الاهتمامات التي وردت ضمنا في طلب الجمعية العامة المتعلقة بوضع ترتيبات للسفر بدرجات أعلى . كما أن تأخير اقلاع السفريات يضيف إلى مجموع الوقت الفعلي للسفر .

١٠ - وتقدر الاشار المالية المتصلة بتنفيذ هذا الاقتراح بجميع مقار العمل ، بصفة مؤقتة ، بنحو ٩٣٠ ٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . وفي هذا الصدد ، تجدر الاشارة الى أن من المتوقع قبض تسديدات نقدية يبلغ مجموعها بالتقريير ٨٠٠ ٠٠٠ دولار من خطوط الطيران في بحر فترة السنتين هذه . ووفقا للإجراءات المتبعة ، سيسجل المبلغ الاجمالي لهذه التسديدات في باب الايرادات المتتنوعة . فإذا ما وافقت الجمعية العامة على هذا الاقتراح ، فإن الأمين العام يعتزم ، بالنظر الى الطابع المؤقت للتقديرات المذكورة أعلاه ، أن يقدم تقريرا عن التكاليفضافية التي ينطوي عليها الامر في سياق تقرير الاداء الشانى عن فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ .

١١ - ورهنا بموافقة الجمعية العامة ، يمكن تنفيذ الاقتراح المذكور أعلاه على تجريبي لفترة سنتين تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وسوف يقوم الأمين العام بتقديم تقرير مؤقت عن حالة التجربة المذكورة في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة .
